



فرائن للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND
ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)



Measuring and analyzing the impact of financial depth on economic growth in Iraq for the period 2004-2023

Yasser Ghanem Yahya ¹, Hussein Habib Hussein²

¹ University of Diyala, College of Administration and Economics, Diyala, Iraq

² University of Diyala, College of Administration and Economics, Diyala, Iraq

dr.yasser94@uodiyala.edu.iq

hussenhabeeb@uodiyala.edu.iq

Abstract. Financial depth plays a fundamental role in influencing economic growth through the development of the banking sector, as the development of the financial sector leads to the activation of the real sector. Therefore, the research aims to measure, analyze and quantify the impact of financial depth on economic growth in Iraq using the ARDL model for the period 2004-2023. The research results concluded that there is a negative relationship between financial depth indicators and GDP in the short and long term due to the weak role of the banking sector as a result of individuals' lack of confidence in dealing with banks. Finally, the research recommends the necessity of the Central Bank adopting policies through which individuals' confidence in banks is increased and the provision of better financial services to the public.

Keywords: Financial Depth - Economic Growth – Model ardl .

DOI: [10.69938/Keas.Con2.250219](https://doi.org/10.69938/Keas.Con2.250219)

قياس وتحليل اثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004 – 2023

ياسر غانم يحيى ¹ ، حسين حبيب حسين ²

¹ جامعة ديالى ، كلية الادارة والاقتصاد ، ديالى ، العراق

² جامعة ديالى ، كلية الادارة والاقتصاد ، ديالى ، العراق

dr.yasser94@uodiyala.edu.iq

hussenhabeeb@uodiyala.edu.iq

المستخلص. يلعب العمق المالي دورا اساسيا في التأثير على النمو الاقتصادي من خلال تطور القطاع المصرفي , اذ يؤدي تطور القطاع المالي الى تنشيط القطاع الحقيقي , لذلك يهدف البحث الى قياس تحليل وقياس اثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج ardl للمدة 2004 – 2023 , وتوصلت نتائج البحث الى وجود علاقة سلبية بين مؤشرات العمق المالي والنتائج المحلي الاجمالي على المدى القصير والطويل بسبب ضعف دور القطاع المصرفي نتيجة عدم ثقة الافراد بالتعامل مع المصارف , واخيرا يوصي البحث بضرورة تبني البنك المركزي سياسات يتم من خلالها تزييد من ثقة الافراد بالمصارف وتقديم افضل خدمات مالية للجمهور ..

الكلمات المفتاحية: العمق المالي - النمو الاقتصادي – نموذج ardl.

Corresponding Author: E-mail: dr.yasser94@uodiyala.edu.iq

أولاً: المقدمة

لطالما كانت استراتيجيات تحفيز النمو الاقتصادي مسألة حاسمة يوليها صانعو السياسات اهتماماً بالغاً، وهي أيضاً الهدف الأساسي الذي تسعى إليه اقتصاديات دول العالم، وقد وضعت النظريات الاقتصادية نماذج عديدة لتحديد مُحددات النمو الاقتصادي، ومن أشهرها دالة كوب-دوغلاس، التي تشمل العمل ورأس المال والإنتاجية. ومع ذلك، يواجه العمل ورأس المال تناقص الإنتاجية الحديثة، وبالتالي فإن الاستثمار في هذين العاملين لتحفيز النمو ليس بنفس كفاءة زيادة الإنتاجية الكلية للعوامل الاقتصادية. تتخذ الإنتاجية الكلية للعوامل الاقتصادية أشكالاً مختلفة، مثل التكنولوجيا والتعليم، وغيرها. ومن بين هذه الأشكال، يلعب التطور المالي دوراً مهماً في تعزيز النمو الاقتصادي. وهناك عدد كبير من الدراسات حول العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، في عام 1911 وضع شومبتر، الذي وجد أن التمويل يُسبب النمو الاقتصادي والذي تعد الدراسة الأولى التي حاولت معرفة أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي العالمي، بعد ذلك، طُبِّقت العديد من الأطر النظرية والتجريبية في دول وفترات زمنية مختلفة، ويبدو أن النقاشات حول هذا الترابط المثير للجدل مستمرة كأبحاث مستقبلية.

ونظراً لأهمية التطور المالي، وخاصة العمق المالي، وارتباطه بالنمو الاقتصادي، يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن سؤال ما إذا كانت هناك أي علاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق من عام 2004 إلى عام 2022.

ثانياً: المنهجية

1. مشكلة البحث:

إن اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي في تكوين الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية أدى ذلك إلى ضعف اعتماد تلك القطاعات على القطاع المصرفي خصوصاً من جانب التمويل أو الإقراض المصرفي وبالتالي أدى ذلك إلى تدني مستوى العمق المالي.

2. فرضية البحث:

يفترض البحث وجود أثر إيجابي للعمق المالي على النمو الاقتصادي في العراق

3. هدف البحث:

يهدف البحث إلى بيان بعض المؤشرات الرئيسية للعمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق ومعرفة طبيعة العلاقة بينهما للمدة (2004 - 2023)

4. الدراسات السابقة

نظراً لأهمية العمق المالي، تمت دراسة العلاقة السببية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي لفترة طويلة، ومع ذلك، هناك ثلاث فرضيات على الأقل تؤكد طبيعة العلاقة القائمة بينهما وهي:-

أ. فرضية العرض الرائدة

تُعد هذه الفرضية، التي تُشير إلى أن العمق المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي أقدم وأكثر الفرضيات شيوعاً. حيث أُجريت العديد من الدراسات حول العالم، إذ استخدم كلا من كينج وليفين King and Levine (١٩٩٣)، ودي جريجوريو وجيدوتي De Gregorio and Guidotti (١٩٩٥)، وخان وسينهاجي Khan and Senhadji (٢٠٠٠) نموذج المربعات الصغرى على عينات خلال فترات متشابهة، والجدير بالذكر أن الدراسات الثلاث ذكرت جميعها آثار النظام المصرفي من خلال متغيرات الائتمان المحلي وأصول المصارف والقروض، إلا أن دراسة خان وسينهاجي (٢٠٠٠) فقط هي التي شملت متغيرات سوق السندات والأسهم، وعلى الرغم من وجود اختلافات في البلدان والمتغيرات المختارة، إلا أنهم وجدوا رابطاً إيجابياً كبيراً وأكدوا أن العمق المالي شرط أساسي للنمو الاقتصادي. علاوة على ذلك وجد سامارغاندي وآخرون Samargandi et al (2015) علاقة سلبية في المدى القصير وإمكانية وجود علاقة على شكل حرف U مقلوب بين التمويل والنمو الاقتصادي. كما وجد جراف Graff (2001) نفس النتيجة وعلى وجه التحديد، يؤثر التمويل على النمو بشكل أكبر في الاقتصادات الأقل نمواً (Olawumi, Lateef, 2017 : 525). (Lea, Lan Ho, 2019, 853)

ب. فرضية الطلب القيادي

تنص الفرضية الثانية على أن النمو الاقتصادي يحفز العمق المالي، حيث ادعى روبنسون (١٩٥٢) أن التمويل يتبع النمو الاقتصادي، إذ استخدم ليانغ وتنغ (٢٠٠٦)، وأنغ وماكيبين (٢٠٠٧) نماذج التكامل المشترك، واختبارات السببية لإثبات وجود ارتباط وثيق وأحادي الاتجاه بين الطلب القيادي والنمو الاقتصادي. على الرغم من أن هذه الدراسات تناولت نفس الفترة الزمنية، إلا أن الأولى أُجريت في الصين، بينما استخدمت الثانية بيانات من ماليزيا. وقد أدرج أنغ وماكيبين (٢٠٠٧) على وجه الخصوص آثار القمع المالي، كان للقمع المالي المقاس بنسبة الاحتياطي الإلزامي، ونسبة السيولة، وأسعار الإقراض والودائع، علاقة سلبية بالعمق المالي والنمو. في المقابل لاحظ جريجوريو وجيدوتي (١٩٩٥) وجود علاقة سلبية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول اللاتينية. علاوة على ذلك، أظهرت نتائج راشدي ومبارك (2011) مزيجاً من العلاقة أحادية الاتجاه القائمة على النمو في أربع دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلاقة ثنائية الاتجاه في ست دول من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقد استخدمنا نموذج (GMM) لتأكيد العلاقة القوية، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتحديد اتجاه تلك العلاقة (Lea, Lan Ho, 2019, 853).

ت. السببية ثنائية الاتجاه

بالإضافة إلى الارتباط أحادي الاتجاه، وجدت سببية ثنائية الاتجاه في العديد من الدراسات، إذ أجرى ديميتريادس وحسين (١٩٩٦)، وحسن وآخرون (٢٠١١)، وبورلياً وآخرون (٢٠١٦) أبحاثاً على نطاق عالمي، إذ شملت دراسة ديميتريادس وحسين (١٩٩٦) ١٦ دولة، واستخدماً بشكل رئيسي مؤشرات مصرفية لقياس العمق المالي وباستخدام نموذج (VAR) واختبار السببية حيث وجدوا كانت هناك علاقة ثنائية الاتجاه، كما توصل حسن وآخرون (٢٠١١) إلى نفس الاستنتاجات، كما أكد جون (2012) وجود علاقة ثنائية الاتجاه مهمة بين التمويل والنمو في 27 دولة آسيوية باستعمال CCR و Dynamic OLS و Full-Modified OLS. (Barajas, Beck, Belhaj, 2020:13).

ثالثاً: تحليل واقع العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق للفترة (2004-2023)

ارتفعت مستويات العمق المالي على المستوى العالمي بوتيرة متسارعة إذ شكلت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي 175% و 200% من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الولايات المتحدة واليابان وكذلك زيادة حجم الودائع و النقد في الاقتصاد العالمي عن طريق النظام المالي الرسمي، أما على مستوى العراق مازال مستويات العمق متدنية، ويمكن بيان ذلك من خلال المؤشرات التالية :-

1. الائتمان النقدي الخاص بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي :-

غالباً ما تقوم الودائع بتمويل الائتمان ولذلك تلعب المصارف دور الوساطة المالية في الاقتصاد، وبالتالي فإن ارتفاع نسبة الودائع إلى الائتمان دليل على زيادة الخدمات وتحسين الوساطة المالية، وبالتالي يعتبر الائتمان الخاص إبرز المؤشرات الأساسية لقياس حجم العمق المالي.

من جانب آخر يمكن عرض حجم الائتمان النقدي الممنوح إلى القطاع الخاص في العراق ونسبته إلى الناتج المحلي خلال الفترة (2004 – 2023) وفق الجدول التالي :-

الجدول (1) حجم الائتمان النقدي الخاص ونسبته إلى الناتج المحلي في العراق للفترة (2004 – 2023)

السنوات	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (1)	الائتمان النقدي الممنوح للحكومة والمؤسسات العامة (2)	اجمالي الائتمان النقدي (3)	نسبة الائتمان الخاص إلى اجمالي الائتمان النقدي (4)	GDP (5)	الائتمان الخاص GDP / (6)
2004	620267	204406	824673	75.2	53,235,358.70	1.1
2005	950287	767163	1717450	55.3	73,533,598.60	1.2
2006	1968616	696282	2664898	73.8	95,587,954.80	2.0
2007	2387433	1071587	3459020	69.0	111,455,813.40	2.1
2008	3978301	618122	4596423	86.5	157,026,061.60	2.5
2009	4646221	1043895	5690116	81.6	130,643,200.40	3.5
2010	8527131	3194404	11721535	72.7	162,064,565.50	5.2
2011	11365371	8987768	20353139	55.8	217,327,107.40	5.2
2012	14650102	13788586	28438688	51.5	254,225,490.70	5.7
2013	16947533	13004479	29952012	56.5	273,587,529.20	6.1
2014	17745141	16377926	34123067	52.0	266,332,655.10	6.6
2015	18070058	18682628	36752686	49.1	194,680,971.80	9.2
2016	18180970	18999153	37180123	48.8	186,542,703	9.7
2017	19452293	18500536	37952829	51.2	207,621,134	9.3
2018	20216073	18270874	38486947	52.5	249,574,276	8.1
2019	21042213	21010298	42052511	50.0	254,443,953	8.2
2020	25866652	23,951,085	49817737	51.9	215,661,516.50	11.9
2021	29,578,293	23,393,215	52,971,505	55.8	301,152,818.80	9.8
2022	35,016,532	25,559,482	60,576,014	57.8	415,628,494.40	8.4
2023	39,548,039	29,704,855	69,252,894	57.1	330,046,390.60	11.9

المصدر : (1)(2)(3) (5) البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي. (4)(6) من عمل الباحثين

نلاحظ في الجدول (1) أن حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف التجارية استمر بالتزايد التدريجي من عام 2004 والبالغ (620,267) مليون دينار إلى (39,548,039) مليون دينار عام 2023، إلا أن نسبتها من اجمالي الائتمان انخفضت من 75.2 % إلى 57.1 % خلال تلك الفترة وخصوصاً في السنوات الأخيرة وذلك بسبب الأوضاع الامنية المتدهورة وصدمات انخفاض اسعار النفط التي سببت عجزاً في الموازنة العامة للدولة مما تطلب زيادة الائتمان الممنوح للقطاع العام المفضل

من قبل تلك المصارف نتيجة انخفاض مخاطر الائتمان القطاع العام المتمثلة بمخاطر التخلف عن السداد اضافة الى الربح السريع وهذا ادى الى مزاحمة الائتمان الخاص وبالتالي انخفاضه على الرغم من الارتفاع الكبير لعام 2008 و 2009 عند 86.5 % - 81.6 % بسبب قيام المصارف التجارية بتقديم قروض الى شرائح كبيرة من المواطنين .

اما نسبة الائتمان النقدي الخاص الى الناتج المحلي استمرت ايضا بالارتفاع الطفيف والتدريجي على طول الفترة باستثناء المدة (2019-2017) التي انخفضت فيها تلك النسبة نتيجة ارتفاع حجم الناتج المحلي مع الزيادة الطفيفة في حجم الائتمان النقدي المقابل لها مما ادى الى تدني النسبة .

على الرغم من الارتفاع التدريجي الطفيف في نسبة الائتمان النقدي الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي الا ان مستويات العمق المالي الذي تعكسه تلك النسب ما زالت متدنية .

2. نسبة اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة المعاملات المصرفية)

وفق هذا المؤشر يتم استبعاد النقود المتداولة خارج النظام المصرفي , و يعد هذا المؤشر مؤشرا اساسيا لحجم المصارف من خلال رصد قدرة المصارف على تعبئة المدخرات وبالتالي تمويل الاستثمارات , يمكن تفسير كل زيادة في نسبتها على أنها زيادة في التعامل المصرفي وتحسن في تقديم وجودة الخدمات المالية, في الوقت نفسه يشير الانخفاض إلى أن العملة تمثل نسبة كبيرة من رصيد الأموال المتداولة خارج النظام المصرفي. ويمكن عرض نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004 - 2023)

الجدول (2) اجمالي الودائع ونسبتها الى GDP في العراق للفترة (2004 - 2023)

السنوات	ودائع القطاع الخاص (1)	ودائع القطاع العام (2)	اجمالي الودائع (3)	GDP (4)	اجمالي الودائع/ GDP (5)
2004	3,431,339	5,188,470	8,619,809	53,235,358.70	16.1
2005	3,689,917	7,080,078	10,769,995	73,533,598.60	14.6
2006	4,751,249	12,177,046	16,928,295	95,587,954.80	17.7
2007	9,402,538	16,786,388	26,188,926	111,455,813.40	23.4
2008	11,616,160	22,909,288	34,525,448	157,026,061.60	21.9
2009	12,686,827	25,896,259	38,583,086	130,643,200.40	29.5
2010	13,711,185	34,236,047	47,947,232	162,064,565.50	29.5
2011	18,199,698	37,957,482	56,157,180	217,327,107.40	25.8
2012	21,115,540	40,890,395	62,005,935	254,225,490.70	24.3
2013	24,450,014	44,405,473	68,855,487	273,587,529.20	25.1
2014	24,702,632	49,370,704	74,073,336	266,332,655.10	27.8
2015	23,636,904	40,707,157	64,344,061	194,680,971.80	33.0
2016	23,708,420	38,690,313	62,398,733	31,542,703,186	33.4
2017	26,093,354	40,955,277	67,048,631	207,621,134.45	32.2
2018	27,364,385	49,529,542	76,893,927	249,574,276.76	30.8
2019	30,708,684	51,397,741	82,106,425	254,443,953.32	32.2
2020	35,920,533	49,003,635	84,924,168	215,661,516.50	39.3
2021	43,243,055	52,828,323	96,071,378	301,152,818.80	31.9
2022	54,976,187	74,107,135	129,083,322	415,628,494.40	31.0
2023	56,556,663	76,941,965	133,498,628	330,046,390.60	40.4

المصدر : البنك المركزي العراقي , الموقع الاحصائي . (5) من عمل الباحثين .
يلاحظ من الجدول (2) ان اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية ارتفعت بشكل تدريجي من عام 2004 الى عام 2014 حيث استحوذت ودائع القطاع العام على الحصة الاكبر منها مقارنة بودائع القطاع الخاص , الا انها انخفضت عامي 2015 - 2016 على التوالي بسبب تدهور الأوضاع الأمنية وقيام الافراد بسحب جزء من ودائعهم , ثم عاودت الارتفاع التدريجي الى ان تصل عند (133,498,628) مليون دينار عام 2023 مما يشير إلى أن المزيد من الأفراد والكيانات يستخدمون المؤسسات التي تقبل الودائع للادخار .

اما نسبة اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت تدريجياً من (16.2%) عام 2004 حتى وصلت (40.4%) عام 2023 مع التدبذب الطفيف بالارتفاع والانخفاض نتيجة تدبذب مستويات الودائع والناتج المحلي الاجمالي بالزيادة والانخفاض , ونلاحظ من الجدول ايضا أن هذه النسبة لم تتجاوز ثلث الناتج المحلي الإجمالي باستثناء عامي 2020 و 2023 .
على الرغم من الارتفاع التدريجي الطفيف في نسبة اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي الا ان مستويات العمق المالي الذي تعكسه تلك النسب ما زالت متدنية .

3. نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة السيولة في الاقتصاد)

يقيس عرض النقد درجة أو نسبة التقييد في الاقتصاد و يوفر خدمات مهمة للمدفوعات المالية والمدخرات. ويمكن عرض نسبة عرض النقد m2 إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالجدول التالي :

الجدول (3) نسبة عرض النقد m2 إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة (2004 – 2023)

السنوات	(1) m2	(2) GDP	(3) m2 / GDP
2004	12,254,000	53,235,358.70	23.0
2005	14,684,000	73,533,598.60	20.0
2006	21,080,000	95,587,954.80	22.1
2007	26,956,076	111,455,813.40	24.2
2008	34,919,675	157,026,061.60	22.2
2009	45,437,918	130,643,200.40	34.8
2010	60,386,086	162,064,565.50	37.3
2011	72,177,951	217,327,107.40	33.2
2012	77,187,497	254,225,490.70	30.4
2013	89,512,076	273,587,529.20	32.7
2014	92,988,876	266,332,655.10	34.9
2015	84,527,272	194,680,971.80	43.4
2016	90,466,370	196,924,141.70	48.4
2017	92,857,047	221,665,709.50	44.7
2018	95,390,725	268,918,874.11	38.2
2019	103,441,131	276,157,867.60	40.6
2020	119,906,260	219,768,798.40	55.5
2021	139,885,978	301,152,818.80	46.4
2022	168,291,372	415,628,494.40	40.4
2023	180,975,628	330,046,390.60	54.8

المصدر: (1)(2) البنك المركزي العراقي , الموقع الاحصائي . (3) من عمل الباحثين.

نلاحظ من الجدول (3) ان حجم عرض النقد الواسع استمر بالتزايد التدريجي من عام 2004 – 2022 عند (12,254,000) مليون الى (415,628,494.40) مليون دينار مما يشير إلى الأهمية المتزايدة للقطاع المالي , باستثناء عام 2015 الذي شهد فيه انخفاض ملحوظ بمقدار (8,461,604) مليون عن عام 2014 بسبب الانخفاض الحاصل في رصيد صافي الموجودات الاجنبية نتيجة انخفاض عوائد النفط من جهة والى الاثر التوسعي لصافي ديون الحكومة وديون القطاع الخاص والقطاعات الاخرى (التقرير الاقتصادي السنوي , 2015 : 31 – 32).

كما نسبة عرض النقود بالمعنى الواسع للناتج المحلي الإجمالي على الرغم انخفاضها بحد ادنى لعام 2005 عند 20.0% بسبب تباطؤ نمو الناتج المحلي نتيجة الاوضاع الامنية المتدهورة وتعطل الاستثمارات المحلية والخارجية , الا ان تلك النسبة شهدت حالة نمو متزايدة ووصلت الى اقصاها عند 55.5 عام 2020 (على الرغم من حالة التذبذب التي شهدتها النسبة على طول الفترة بسبب تقلب حجم الناتج المحلي بالزيادة والانخفاض) وجاءت تلك الزيادة الكبيرة لعام 2020 الى تراجع حجم الناتج المحلي بشكل كبير نتيجة الازمة المزدوجة التي اصابت معظم دول العالم ومنها العراق المتمثلة بجائحة كورونا والانخفاض الحاد لاسعار النفط العالمية , وعلى الرغم من أن النقد الواسع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في العراق قد تذبذب بشكل كبير خلال الفترة (2004 – 2023) إلا أنه يميل إلى الزيادة منتهياً عند 46.4% في عام 2020 مما يشير الى تحسن نسبي في معدل السيولة للاقتصاد وزيادة العملة في التداول خاصة بعد تنقيذ الايرادات النفطية عبر نافذة العملة والتي اتسعت كلما زاد التوسع في الانفاق الحكومي و كذلك ارتفاع حجم كل من الودائع الثابتة والجارية والزمنية بسبب توسع الانتشار المصرفي والاستقرار النسبي في قيمة العملة المحلية الذي اتاح نوعاً ما زيادة الثقة بالعملة المحلية .

4. تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي في العراق للفترة (2004-2023)

شهدت معدلات النمو الاقتصادي في العراق تغيرات نوعية وكمية خاصة بعد عام 2004 على خلفية الاستعادة الحيوية للقطاع النفطي ومحاولة اصلاح السياسة الاقتصادية .

الجدول (4) تطور GDP في العراق خلال المدة (2004-2023) / مليون دينار

السنوات	GDP	معدل النمو السنوي
2004	53,235,358.70	-
2005	73,533,598.60	38.1
2006	95,587,954.80	29.9
2007	111,455,813.40	16.6
2008	157,026,061.60	40.8
2009	130,643,200.40	-16.8
2010	162,064,565.50	24
2011	217,327,107.40	34
2012	254,225,490.70	16.9
2013	273,587,529.20	7.6
2014	266,332,655.10	-2.6
2015	194,680,971.80	-26.9
2016	186,542,703	-4.1
2017	207,621,134	11.2
2018	249,574,276	20.2
2019	254,443,953	1.9
2020	215,661,516.50	-15.2
2021	301,152,818.80	39.6
2022	415,628,494.40	38.0
2023	330,046,390.60	-20.5

المصدر: العمود (1) البنك المركزي العراقي . العمود (2) من عمل الباحثين.

يبين الجدول (4) ان الناتج المحلي الاجمالي بلغ (53,235,358.70) مليون دينار عام 2004 ويعود هذا الارتفاع الكبير قياسا بعام 2003 الى زيادة الايرادات النفطية والانفتاح الاقتصادي نحو الخارج, واستمر الناتج بالارتفاع التدريجي حتى عام 2008 محققه معدلات نمو سنوية ايجابية, ثم سرعان ما تلاشت تلك المعدلات المرتفعة تحت تأثير الازمة الاقتصادية العالمية لتنعكس على انخفاض الناتج عام 2009 عند معدلات نمو سنوية (-16.8) وما نجم من انخفاض لمتوسط نصيب الفرد منه ايضا , لكن سرعان ما تعافى المؤشر عام 2010 والاستمرار بالارتفاع التدريجي حتى عام 2013, ثم تدهورت مرة اخرى عام 2014 تحت الصدمة النفطية الاخرى التي تمثلت بالانخفاض التدريجي لاسعار النفط العالمية التي طالت الاعوام (2014 - 2015 - 2016) على التوالي , ثم عادت اسعار النفط بالارتفاع عام 2017 ليكون ذلك الارتفاع بمثابة مغذي (Nutrient) للناتج المحلي , وعلى الرغم من التفاوت والتزايد الا ان التصنيف العالمي قد صنف العراق من فئات ذوي الدخل المتوسط .

رابعاً: توصيف الانموذج القياسي

لاثبات صحة الفرضية من عدمها وللوصول الى الهدف الرئيسي للبحث , سوف نقوم بتوصيف المتغيرات الاساسية للبحث, ومن اجل نمذجة العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي , يتم بناء أنموذج الشكل الوظيفي على النحو التالي :

$$GDP = (B_0 + B_1 CR + B_2 DE + B_3 MS + \mu_t)$$

GDP: الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع.

B_0 : الثابت .

B_1 : المعلمة المقدرة.

CR: الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من GDP

DE: اجمالي الودائع كنسبة من GDP

MS: عرض النقد الواسع كنسبة من GDP

μ_t : حد الخطأ العشوائي

1. اختبار فيليبس بيرون (1988) (PP)

يمكن بواسطة هذا الاختبار التأكد بما اذا كانت المتغيرات المدرجة في الاختبار تعاني من جذر الوحدة, وبالتالي هناك اسباب كافية لقبول الفرضية الصفرية, او خلو المتغيرات من مشكلة جذر الوحدة (ساكنة) وبالتالي هناك اسباب كافية لقبول الفرضية البديلة

. Kwiatkowski, Phillips, Shin, 1992:159-160

الجدول (5) نتائج اختبار PP

المتغير	الفرق الاول			المستوى		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*
GDP	0.0004	0.0114	0.0020	0.8420	0.1633	0.5282
DE	0.0460	0.0872	0.0001	0.9894	0.0615	0.9894
CR	0.0008	0.0125	0.0026	0.9036	0.1106	0.5781
MS	0.0000	0.0011	0.0001	0.9814	0.0030	0.8106

المصدر : من عمل الباحثين بالاسناد الى البرنامج 13 EViews.

يوضح الجدول (5) نتائج ADF لمتغيرات الانموذج القياسي عبر ثلاث حالات (الحد الثابت , الحد الثابت والاتجاه العام , عدم وجود حد ثابت واتجاه عام) , حيث يشير الى غياب خاصية السكون لمتغيرات اعلاه عند المستوى الاصلي, وبالتالي هناك اسباب كافية لقبول الفرضية الصفرية التي تنص على غياب صفة السكون , في حين سكنت تلك المتغيرات بعد اخذ الفرق الاول , اي ان قيمة (t) المحتسبة اكبر من قيمة (t) الجدولية وبالتالي هناك اسباب كافية لقبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة .

2. نتائج انموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL)

بعد ظهور جميع المتغيرات ساكنة بالفرق الاول , نمضي قدماً في تطبيق انموذج ARDL لاكتشاف العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات .

ا. نتائج اختبار الحدود results test Bound :

تفسر نتيجة اختبار الحدود لقيمة إحصائيات F وجود علاقة تكامل مشترك من عدمه اي وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين متغيرات الأنموذج من عدمها وكما تم توضيحها مسبقاً: Sankaran, Sanjay , Arjun, Mousumi, 2019:3 .

الجدول (6) نتائج تقدير اختبار الحدود

			Asymptotic: n=1000		
F-statistic	8.074609	10%	2.37		3.2
k	3	5%	2.79		3.67
		2.5%	3.15		4.08
		1%	3.65		4.66
Actual Sample Size	18		Finite Sample: n=35		
		10%	2.618		3.532
		5%	3.164		4.194
		1%	4.428		5.816
			Finite Sample: n=30		

المصدر : مخرجات البرنامج 13 EViews.

اذ يلاحظ من الجدول اعلاه ان إحصاء F المحسوب أعلى بوضوح من حدود القيم الحرجة عند مستوى 5% من الأهمية الإحصائية. وهذا يؤكد وجود التكامل المشترك بين المتغيرات ورفض الفرضية الصفرية لعدم التكامل المشترك , وبالتالي يوفر هذا الاستنتاج اتجاهًا لتقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات..

ب. نتائج تقدير معاملات ARDL طويلة المدى وقصيرة المدى
بعد ان أكدت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين المتغير المستقل والمتغير التابع , يوضح الجدول التالي نتائج معاملات ARDL طويلة المدى .

الجدول (7) تقدير معاملات المدى الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MS	4.03E+08	3.14E+09	0.128305	0.9005
DE	-8.92E+08	7.10E+09	-0.125715	0.0424
CR	-2.84E+08	2.21E+09	-0.128266	0.9005
C	1.73E+09	1.26E+10	0.138027	0.8930
EC = GDP - (402999620.9647*MS -892356188.2453*DE -283756647.3354				
*CR + 1732937827.6438)				

المصدر : مخرجات البرنامج 13.EVIEWS

يبين الجدول () نتائج التقدير طويلة الاجل , ويمكننا أن نلاحظ أن التقديرات طويلة المدى تشير إلى علاقة سلبية بين مؤشر العمق المالي (نسبة الائتمان الخاص الناتج المحلي الاجمالي) و الناتج المحلي الاجمالي وهذا يعني أن زيادة العمق المالي تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الاجل الطويل مع ثبات العوامل الاخرى. وعليه يمكن تفسير ذلك بسبب انخفاض دور القطاع المصرفي في التأثير على القطاع الحقيقي في العراق.

كما يتم عرض معاملات ديناميكيات المدى القصير من أنموذج ARDL المقدر في الجدول () , اذ يوضح معامل تصحيح الخطأ سرعة العودة الى التوازن في الاجل الطويل , ويمكن عرض النتائج بالجدول الأتي .

الجدول (8) نتائج تقدير معلمات الاجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 03/20/25 Time: 22:07				
Sample: 2004 2023				
Included observations: 18				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DE)	-28458664	5252236.	0.000000	0.0000
D(DE(-1))	-15564782	4211850.	0.000000	0.0000
D(CR)	-13354683	2196635.	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.017584	0.002339	-7.518129	0.0000
R-squared	0.886743	Mean dependent var		14250711
Adjusted R-squared	0.862474	S.D. dependent var		49915076
S.E. of regression	18510756	Akaike info criterion		36.49873
Sum squared resid	4.80E+15	Schwarz criterion		36.69659
Log likelihood	-324.4886	Hannan-Quinn criter.		36.52601
Durbin-Watson stat	1.894266			

اذ يلاحظ من الجدول اعلاه ان معامل ECT ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5٪، وقيمته 1 <، ذو اشارة سلبية ، مما يثبت التكامل المشترك بين المتغيرات. وبالتالي نتقارب التباينات بين معاملات المدى القصير مع معاملات المدى الطويل إلى معاملات المدى الطويل بسرعة 17% سنوياً.

3. نتائج الاختبارات الاحصائية

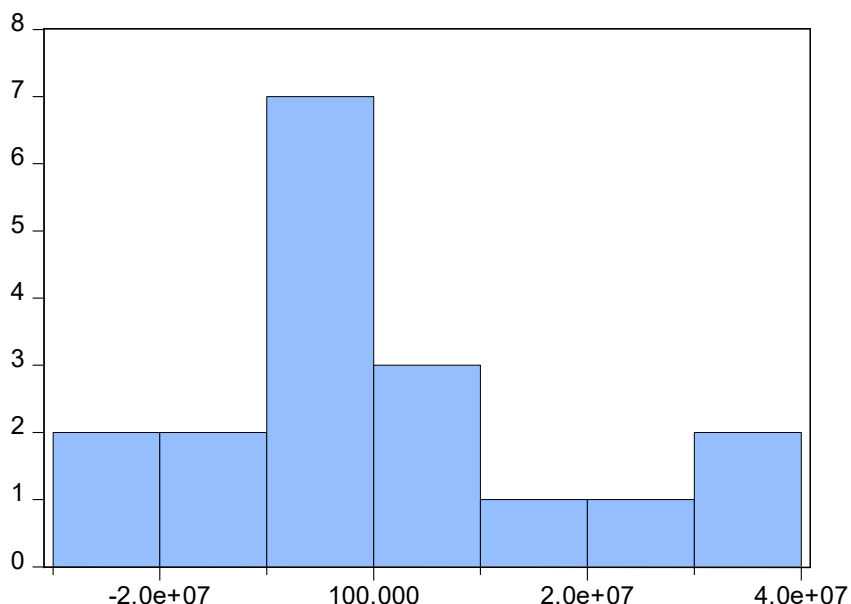
إن نموذج ARDL المقدر على المدى الطويل يتطلب أن تكون البواقي موزعة بشكل طبيعي، ويجب أن تكون خالية من الارتباط الذاتي، علاوة على ذلك، يجب أن تكون البواقي متجانسة التباين ومستقرة. وللتحقق من صحة هذه الظواهر، يتم استخدام الاختبارات التشخيصية المطلوبة ويتم عرض نتائجها في الجدول (9) والشكل (1).

الجدول (9) نتائج الاختبار Serial correlation test اختبار الارتباط الذاتي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.534612	Prob. F(2,8)	0.6055
Obs*R-squared	2.122126	Prob. Chi-Square(2)	0.3461

الجدول (10) نتائج الاختبار Heteroskedasticity test اختبار عدم تجانس التباين.

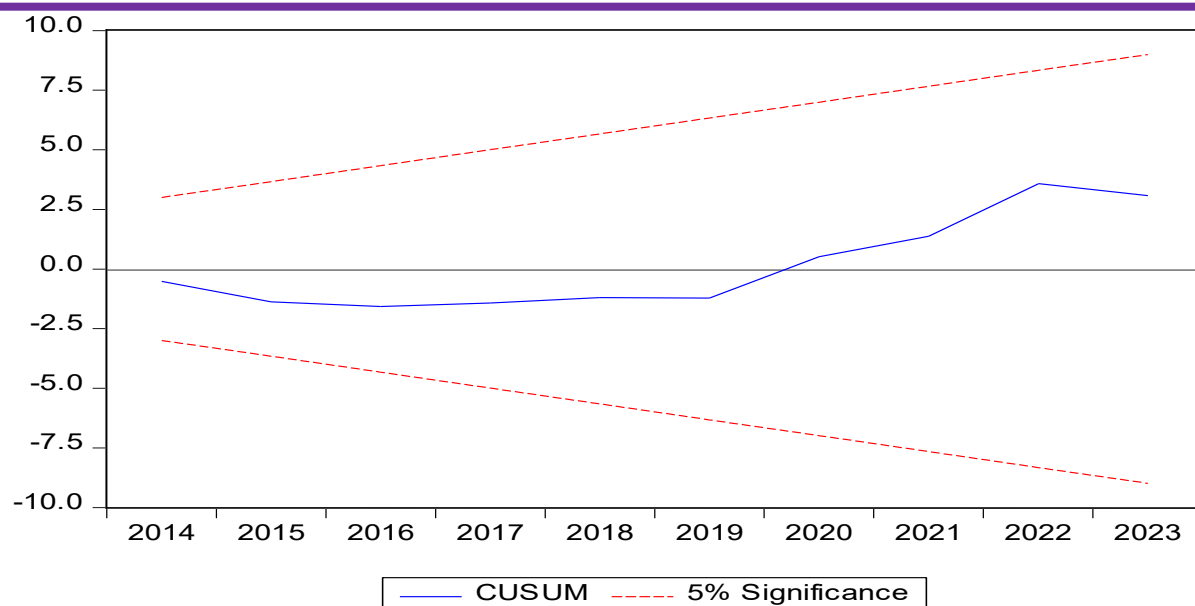
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.043906	Prob. F(1,15)	0.8368
Obs*R-squared	0.049615	Prob. Chi-Square(1)	0.8237



Series: Residuals	
Sample 2006 2023	
Observations 18	
Mean	-3.28e-08
Median	-2276683.
Maximum	32932218
Minimum	-25276922
Std. Dev.	16798237
Skewness	0.646115
Kurtosis	2.735518
Jarque-Bera	1.304856
Probability	0.520780

الشكل (1) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

إن التحليلات السابقة وإحصاءات الاختبار الخاصة بها ونتائج الاختبارات التشخيصية توضح أن نموذج ARDL المقدر على المدى الطويل يتمتع بكل الخصائص المثالية، لذلك، فإن العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات مبررة. ولضمان عدم تحرك هذه النتائج بأي تحيزات، تُجري تشخيصاً رئيسياً آخر (اختبار الاستقرار) للتأكد من استقرار المعاملات. وقد أجرينا تشخيصات الاستقرار التي تتضمن مخططات المجموع التراكمي للمخلفات المتكررة (CUSUM) ونقدم تقريراً عن هذه المخططات (CUSUM) في الشكل (2). ويمكننا أن نلاحظ أن مخططات CUSUM المذكورة في هذه الأشكال توفر دليلاً إضافياً على استقرار النموذج المقدر. ويقع خط المخططات ضمن الحدود عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي يوفر دليلاً إضافياً على أن المعلمات من نماذج ARDL المقدر مستقرة ويجب النظر إلى النتائج على أنها مطمئنة.



الشكل (2) نتائج اختبار الاستقرار وفق صيغة CUSUM

الاستنتاجات

- 1- تنص فرضيات العمق المالي وجود علاقة طردية ثنائية الاتجاه بين العمق المالي والنمو الاقتصادي، إذ ترى فرضية قيادة العرض أن العلاقة تتجه من العمق المالي إلى النمو الاقتصادي، في حين ترى فرضية متابعة الطلب بأن العلاقة تتجه من النمو الاقتصادي إلى العمق المالي.
- 2- لا تزال مستويات العمق المالي في العراق متدنية جداً، حيث لم تتجاوز نسبة الائتمان الخاص إلى GDP أكثر من 12%، مما يعكس تدني درجة تأثير القطاع المالي على القطاع الحقيقي.
- 3- أظهرت نتائج تقدير أنموذج ARDL على المدى الطويل وجود سلبي للعمق المالي عبر مؤشر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي، أي أن زيادة الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي وقد يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار فائدة القروض الممنوحة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع حجم القروض المتعثرة على الأجل الطويل.
- 4- أن وجود الأثر السلبي للعمق المالي على النمو الاقتصادي في العراق من خلال مؤشر تنمية القطاع المصرفي أدى إلى نفي فرضية الدراسة والتي أفترض وجود أثر إيجابي بينهما.

التوصيات

- 1- أن وجود أثر سلبي لمؤشر العمق المالي (الائتمان النقدي المقدم إلى القطاع الخاص) على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل يعني أن هناك حاجة إلى تنفيذ سياسات ائتمانية تضمن كفاءة الوساطة المالية بحيث تؤدي إلى تقليل تكاليف المعاملات في الوساطة المالية وتنفيذ حقوق الدائنين والمستثمرين من خلال تخفيض نسبة الفائدة على الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص وذلك لأن المعدلات العالية من أسعار الفائدة تؤدي إلى زيادة حجم القروض المتعثرة من جهة وتسبب ارتفاع كلفة تمويل الاستثمار وبالتالي تدني حجم الاستثمار المحلي.
- 2- يجب على المصارف تغيير هيكل عملاتهم، إذ بدلاً من توجيه الجزء الأعلى لإقراض المؤسسات المملوكة للدولة التي تتسم أعمالها الاستثمارية بالكفاءة المتدنية، ينبغي لها أن تقدم الائتمان لأصحاب المشاريع الخاصة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأن استمرار إقراض القطاع العام سوف يؤدي إلى مزاحمة نشاط القطاع الخاص وبالتالي يعرض المصارف إلى الوقوع تحت مصطلح الكسل المصرفي.
- 3- يجب أن تتمحور إستراتيجية العمق المالي في العراق حول نظام مالي يعمل بشكل جيد ومنظم بشكل مناسب مع أسس محلية قوية وبالتالي خلق نظام مالي سليم وتنافسي، وهذا من شأنه تعظيم الفوائد الصافية للتنمية المالية للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

- 1- Lan Ho, Quoc Hoi Le(2019) Financial depth and economic growth: Empirical evidence from ASEAN+3 countries, Management Science Letters 9.
- 2- olawumi, s. lateef, l. oladeji, e. (2017) financial deepening and bank performance: a case study of selected commercial banks in nigeria. journal of mathematical finance, vol.7 no.3.
- 3- barajas, adolfo. beck, thorsten. belhaj, mohamed (2020) financial inclusion: what have we learned so far? what do we have to learn?, imf working paper.
- 4- kwiatkowski, denis. phillips, peter. shin, yongcheol (1992) testing the null hypothesis of stationarity against the alternative of a unit root , journal of econometrics 54 , north-holland.
- 5- sankaran, sanjay kumar. arjun k, mousumi das (2019) estimating the causal relationship between electricity consumption and industrial output: ardl bounds and toda-yamamoto approaches for ten late industrialized countries, journal homepage